المبحث الثاني

النظم القانونية للحضارة الرومانية

يعتبر القانون الروماني ثروة قانونية استفادة منها معظم الشعوب، وخاصة الأوربية التي نظمت من خلاله فروع قوانينها على أسس تطورية في العصور الوسطى والحديثة[1] ولكي نلقي رؤية موضوعية على ذلك سنقدم عرض موجز عن قانون الألواح الاثني عشر، ولكن قبل ذلك سوف نقوم بتقديم لمحة عن هذه الحضارة فيمايلي:[2]

أولا: الموقع الجغرافي.

يشير مصطلح روما القديمة إلى مدينة روما التي كانت تقع في وسط إيطاليا، وأيضا إلى الإمبراطورية التي حكمت، والتي شملت معظم قارة أوربا، وآسيا الصغرى، والساحل الشمالي لأفريقيا، ودول البلقان، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبعض أجزاء بلاد ما بين النهرين والشرق الأوسط.

ثانيا: البنية السياسية.

كإمبراطورية عظيمة ومؤثرة بالعالم تمتعت روما القديمة بحياة سياسية منظمة، وهذا يظهر في المجلدات التاريخية الشاملة التي تحدثت عن الحضارة الرومانية القديمة، فقد امتلكت الحضارة الرومانية حكومة جمهورية مستقرة لعدة قرون، وأكثر ما يدل على قوة النظام الحكومي في روما هو استناد حكومة الولايات المتحدة جزئيا على نموذج روما الحكومي.

كما اعتمد النظام السياسي في الحضارة الرومانية على مجلس الشيوخ، وبمجرد تكوين مفهوم الجمهورية لدى الرومان تم انتخاب المواطنين الممثلين للحكم نيابة عنهم في إدارة شؤون البلاد، وقد كان لنظام الحكم الروماني نظام خاص ورونق جعله محطً لأنظار باقي الشعوب في ذلك الوقت.

ثالثا: البنية الاجتماعية.

---

[1]–سمير عبد المنعم أبو العينين: مرجع سابق، ص381.

[2]– الحضارة الرومانيةhttps://Almrsal.com

اعتمد الهيكل الاجتماعي الخاص بالحضارة الرومانية على خمسة عناصر أساسية هي الوراثة، الملكية، الثروة، الحرية، والمواطنة، كما اعتمدت الحياة الاجتماعية في المجتمع الروماني على الطبقية، التي ظهرت في كل شيء حتى الملابس.

وظهرت عظمة الإمبراطورية الرومانية من الناحية الاجتماعية في احترام القيم والعادات والتقاليد، وتميزت هذه الحقبة باحترام رب الأسرة والولاء للحاكم.

رابعا: البنية الاقتصادية.

ازدهرت الحياة الاقتصادية في الحضارة الرومانية اعتمادا على الزراعة والتجارة، فقد كانت الصناعة تحتل نطاقا ضيقا من الاقتصاد الروماني، إذ اعتمد الرومان على زراعة فئات محددة من المحاصيل الزراعية، أهمها الحبوب والزيتون والعنب، حيث اشتهر الرومان بتصدير زيت الزيتون والنبيذ إلى مختلف أنحاء العالم، تلك المنتجات التي كانت في مقدمات صادرات روما القديمة آنذاك.

أما على الصعيد التجاري فقد اهتمت الحضارة الرومانية بالتصدير، وقد ظهر ذلك من خلال إنشاء الطرق التجارية لتسهيل عملية نقل البضائع والمحاصيل إلى المستوردين، وبشأن الإنتاج الصناعي في روما فقد كان التعدين هو الاسم الأكثر شهرة في عالم الصناعة بالإمبراطورية الرومانية، إذ كان يتم استخدام تلك الصناعة في تأسيس مشاريع البناء الضخمة.

المطلب الأول: تاريخ ومكان صدور قانون الألواح الاثني عشر.

صدرت هذه المدونة في مدينة روما عام451ق.م طبقا للرأي الراجح بين شراح القانون الروماني، وهي طبقا لهذا الرأي مدونة رسمية لكن لم يحفظ لنا التاريخ الألواح التي كتبت عليها هذه المدونة لأنها فقدت وتحطمت عندما غزت قبائل الغال(فرنسا) روما ودمرتها عام390ق.م، ولكن شراح القانون الروماني استطاعوا تجميع نصوص هذه المدونة من ثنايا كتابات المؤرخين والفقهاء والنحاة، وبعض هذه النصوص كان منقولا حرفيا عن النص الأصلي في قانون الألواح ذاته وبعضها الآخر كان مكتوبا بأسلوب كاتبها متضمنا نفس المعنى الذي كانت تتضمنه النصوص الأصلية، ويذكر لنا بعض الكتاب وبعض المؤرخين

القدامى أن نصوص قانون الألواح كانت مكتوبة باللغة اللاتينية على ألواح من العاج، ويرى أكثرهم أنها كانت على ألواح من البرونز.[1]

ويمكن معرفة مصادر قانون الألواح الاثني عشر من خلال معرفة مراحل إنشاء هذا القانون، والتي تتلخص في الآتي:[2]

الفرع الأول: المرحلة الأولى.

في عام462ق.م اقترح أحد نقباء العامة وكان يدعى"**ترنتيليوس إرسا**"-حيث كان للعامة الحق في اختيار نقباء لهم في مجلس الشيوخ يدافعون عن مصالحهم- بوضع قانون يخص العامة فقط ليحافظ على حقوقهم، إلا أن مجلس الشيوخ رفض هذه الفكرة بحجة أن القانون جزء من الدين، وإن العامة ليس لهم دين وبالتالي لا يحق أن يكون لهم قانون.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية.

بعد عدة مناقشات بين الأشراف وممثلين من العامة تمت الموافقة بينهما في عام455ق.م على تشكيل لجنة تضم عشرة من الأشراف لوضع هذا القانون مع إرسال لجنة ثلاثية إلى بلاد الإغريق للاطلاع على النظم القانونية في هذه البلاد وخاصة قانون **صولون** والاسترشاد به كجزء من تأثر الرومان بالقوانين الإغريقية قبل أن تبدأ لجنة العشرة عملهما.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة.

بعد عودة اللجنة الثلاثية من أثينا بدأ العمل في إعداد قواعد هذا القانون استغرق حوالي خمس سنوات حتى تم وضع مجموعة قواعد في عشرة ألواح أقرها ووافق عليها مجلس الشعب وأمر بإصدارها ونشرها.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة.

اتضح بعد ذلك أن عمل اللجنة مازال ناقصا حيث مازالت بعض الأمور الهامة لم يتم التعرض لها فشكلت لجنة أخرى لاستكمال النقص وكان أعضائها من الأشراف والعامة واستمرت تعمل لمدة سنة حتى تمكنت من إعداد مجموعة أخرى من القواعد تم وضعها في لوحين أخرين أقرهما مجلس الشعب وأمر بإصدارهما عام449ق.م، وبذلك أصبح عدد

---

[1]-صاحب عبيد الفتلاوي: مرجع سابق، ص102. صوفي حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص143. سمير عبد المنعم أبو العينين: مرجع سابق، ص383.

[2]-سمير عبد المنعم أبو العينين: مرجع سابق، ص382. صاحب عبيد الفتلاوي: مرجع سابق، ص101.

الألواح أثنى عشر لوحا، وأطلق على القانون الذي صيغت قواعده على هذه الألواح(قانون الألواح الاثني عشر)، الذي تم إعلانه في الساحة الشعبية أمام الشعب الروماني ليكون معلوم للجميع.

المطلب الثاني: مضمون وخصائص قانون الألواح الاثني عشر.

الفرع الأول: مضمون قانون الألواح الاثني عشر.

تناولت أحكام هذا القانون جميع فروع القانون التي كانت سائدة وقت إصداره وكان هذا من الأسباب التي جعلت الأجيال تنظر إليه على أنه مصدرا أساسيا للقانون العام والخاص، ولكن على الرغم من هذه النظرة فإن دقة الفحص قد أثبت أن هذا القانون لا يمثل تقنينا شاملا لأنه لم يضم كل القواعد العرفية التي كانت سائدة وقت صدوره وإنما اقتصر على بعض القواعد الخاصة والأحكام الجزئية، فلم يتعرض لأحكام القانون العام إلا نادرا، وبالنسبة لأحكام القانون الخاص فلم يتعرض إلا للأحكام الجزئية وأقتصر على تجميع القواعد العرفية التي كانت محل غموض أو شك أو مثار خلاف بين العامة والأشراف وترك القواعد الأخرى رغم أن بعضها كانت تحوى مسائل قانونية على جانب كبير من الأهمية، وأهم أحكام هذا القانون تتبلور في الآتي:[1]

أولا: الأحكام الخاصة بالإجراءات الشكلية لنظام الدعاوى.

دونت في **الألواح الثلاثة الأولى** أحكام تناولت نظام الدعاوى عند الرومان، وتنقسم هذه الدعاوى إلى قسمين:

1-دعاوى تقريرية: وتستهدف حصول الدائن على حكم قضائي يقر أحقية ما يدعيه، أو حصوله على سند أو إقرار يؤكد ماله من حقوق في ذمة المدين.

2-دعاوى تنفيذية: وتهدف إلى تمكين من صدر لصالحه حكم أو من كان يحمل سندا يؤكد حقه من التنفيذ على جسم المدين أو على ماله وذلك مثل دعوى أخذ رهينه التي كانت تخول للدائن بأن يقوم بالاستيلاء على مال المدين وحجزه حتى يأخذ كامل حقوقه منه.

---

[1]-صاحب عبيد الفتلاوي: مرجع سابق، ص102. صوفي حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص145. سمير عبد المنعم أبو العينين: مرجع سابق، ص385.

وهذه الدعاوى كانت شكلية حيث كانت تتطلب إجراءات معينة وألفاظ معينة، وكان أي خطأ فيها يترتب عليه ضياع الحق، وذلك لأن الحق اختلط بالدعوى، وأصبح عند الرومان لا يعترف بالحق إلا من خلال دعوى صحيحة اتبعت فيها بدقة الإجراءات الشكلية.

ثانيا: الأحكام الخاصة بنظام الأسرة.

تناول **اللوحان الرابع والخامس** نظام الأسرة من حيث أمور الزواج والطلاق والإرث والوصية، والأسرة الرومانية تقوم على أساس النظام الأبوي أي تخضع لسلطة الأب بكل ما فيها من أشخاص(أبنائه، وبناته، وفروع الأبناء، وزوجاته، وأرقائه) وأموالهم.

ثالثا: الأحكام الخاصة بالملكية.

تناولها **اللوحان السادس والسابع**، وقد أخذ قانون الألواح بنظام الملكية الفردية، وكان نقل الملكية يتم طبقا لأحكام هذا القانون أما بالأشهاد وهو عبارة عن بيع رسمي بثمن معجل، أو بالدعوى الصورية التي يحكم فيها القاضي لأحد الأطراف المتنازعة بالحق في حالة إذا ادعى كل منهما بأن المال مملوك له.

رابعا: الأحكام الخاصة بالمسائل الجنائية.

وتناولتها **الألواح من الثامن حتى الثاني عشر**، وقانون الألواح قد قسم الجرائم إلى نوعين:

1-جرائم عامة: وهي التي تمس المصالح العليا في الدولة مثل جريمة الخيانة العظمى، وقتل الأب، وكان يتولى أمر توقيع العقاب فيها(عقوبة الإعدام) الحاكم.

2-جرائم خاصة: وهي تمثل اعتداء على حقوق الأفراد الخاصة-وكان يترك لهم طلب توقيع العقاب- ومن أهم الجرائم الخاصة في قانون الألواح جريمة السرقة إذ خصص لها ما يقرب من نصف اللوح التاسع ويقضى القانون بقتل السارق إذا ضبط متلبسا، أما في غير حالة التلبس فكانت عقوبة السرقة ضعف قيمة المال المسروقة كما كان يمكن للمجني عليه أن يسترق الجاني، وأيضا من الجرائم الخاصة جريمة الاعتداء على الغير فكانت عقوبة الإعدام توقع على من يستخدم السحر وسيلة لقتل شخص أو الإضرار بصحته، وفي حالة قطع عضو من جسم الإنسان كان للمجني عليه حق القصاص ما لم يتفق مع الجاني على الدية، وفي حالة كسر العظام ألغى قانون الألواح حق القصاص فيها، وأحل محله الدية الإجبارية.

الفرع الثاني: خصائص قانون الألواح الاثني عشر.